

Distr.
GENERAL

A/50/518
6 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

البنود ١٢ و ٢٠ و ٢٣ و ٢٤ و ٣٩ و ٥٢
و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠١
و ١٠٢ و ١٦١ و ١٦٣ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الفوئية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة:

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين
الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في
أفريقيا في التسعينات

قانون البحار

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي
من أجل التنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي
لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم
المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية

تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، موجهة من الممثل
الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

يشرفني أن أحيل إليكم رفق هذا الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧، بعد اعتماده في
مناسبة الاجتماع السنوي التاسع عشر لوزراء خارجية دول مجموعة الـ ٧٧، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة
في نيويورك، يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ ٧٧، أكون ممتنا إذا تكرمتم بترتيب أمر تعميم هذه الرسالة ومرفقها، بوصفهما
وثيقة رسمية من وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال رقم ١٢ و ٢٠ و ٢٣
و ٢٤ و ٣٩ و ٥٢ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٦١ و ١٦٣.

(توقيع) فيليبي مابيلانغان

سفير الفلبين وممثلها الدائم

لدى الأمم المتحدة

ورئيس مجموعة الـ ٧٧

نيويورك

مرفق

الإعلان الوزاري لمجموعة ال ٧٧ المعتمدفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

١ - عقد الاجتماع السنوي التاسع عشر لوزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ في نيويورك، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٢ - وأعرب الوزراء عن رأيهم أن مناسبة العيد الخمسيني لإنشاء الأمم المتحدة تتيح فرصة تاريخية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كي تسعى إلى الوفاء بأهداف الميثاق ومبادئه، مستعينة بالعزم المتجدد وبالفعالية من أجل ضمان حياة أفضل لجميع الشعوب، والقضاء على الفقر، وتقليل أوجه عدم المساواة والثغرات في مستويات المعيشة بين الأمم، وتعزيز التنمية. وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن هذا لا يزال يمثل التحدي الحاسم الذي يواجه البشرية وهي تخطو على أعتاب القرن الحادي والعشرين. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، أكد الوزراء أن ضمان السلم والأمن لا يمكن أن يتحقق في غياب النمو والتنمية الاقتصادية المستدامين، وخاصة في البلدان النامية، في عالمنا الراهن الذي يتميز باطراد التكافل العميق وبتزايد اتسام اقتصاد العالم بطابع الشمول العالمي وبالتحرر، على نحو يشير من التحديات قدر ما يتيح من الفرص، في أشكال من حوافز النمو الإيجابية ومن الصدمات السلبية على السواء.

٣ - ولدى استعراضهم لتطور حالة الاقتصاد العالمي، لاحظ الوزراء أن هناك بعض الاتجاهات الإيجابية في هذا الاقتصاد، ولكنهم واصلوا التعبير عن قلقهم إزاء بطء نمو الاقتصاد العالمي الشامل واختلال توازنه، كما أعربوا عن القلق إزاء استمرار البيئة الاقتصادية الخارجية المناوئة للتنمية، التي تتسم بتزايد الاتجاهات الحمائية في البلدان المتقدمة وقيام هذه البلدان باتخاذ تدابير انفرادية من طرف واحد، وتدهور شروط التجارة بالنسبة للبلدان النامية، وركود تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وانخفاضها، والقيود التي تعترض الحصول على التكنولوجيات الضرورية للتنمية، وعدم كفاية المخصصات من موارد المؤسسات المالية الدولية، وعدم استقرار التدفقات المالية إلى البلدان النامية الذي يرتبط - ضمن أمور أخرى - بعدم الاستقرار في أسواق رأس المال العالمية وبتقلبات أسعار العملات. وإضافة إلى ذلك، لاحظ الوزراء بقلق أن فجوة تباين الدخول بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لا تزال تزداد اتساعاً، وشددوا على ضرورة عكس هذه الاتجاهات على نحو حاسم.

٤ - وشدد الوزراء على أن التعاون الدولي من أجل التنمية ينبغي أن يستهدف إيجاد مناخ اقتصادي دولي يعزز ويسر الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية بهدف تجديد النمو والتنمية الاقتصادية المستدامين. ومن المقترضات الجوهرية لذلك ضرورة التنسيق المستمر لسياسات الاقتصاد الكلي على المستوى الدولي، لمساندة النمو المستدام للاقتصاد الدولي ولكفالة شفافية عمليات صنع القرارات الاقتصادية على النطاق الدولي ومشاركة البلدان النامية فيها مشاركة كاملة. وشدد الوزراء في الوقت نفسه على الحاجة الماسة إلى

دخول كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء في حوار شامل وبناء يتناول جميع القضايا الرئيسية للتنمية، وإلى تعزيز قيام شراكة حقيقية من أجل التنمية. ورؤي أن من الضروري التكبير بالوفاء بما اتفق عليه دوليا من التزامات وأهداف تتصل بالتنمية، وهو الأمر الذي يقتضي بدوره توفير الموارد الكافية لذلك. وكرر الوزراء التأكيد على أنه ما لم تتوافر الموارد الكافية، فإن الالتزامات الإنمائية التي اتفق عليها في مختلف المؤتمرات والاجتماعات الدولية بشأن التنمية ستظل بعيدة عن الوفاء بها.

٥ - وأعرب الوزراء كذلك عن القلق إزاء الأعمال الهادفة إلى استحداث شروط جديدة للتعاون الاقتصادي الدولي، بما يؤدي إلى تقويض سيادة الأمم. فأفاق التنمية يجري تقليصها بمحاولات استحداث شروط لا صلة لها بالاقتصاد تفرض على التجارة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا، وهذا في الوقت الذي تشهد فيه الموارد الموجهة للتنمية انخفاضا مطردا، وتواجه فيه البلدان النامية قيودا تعترض سبيلها إلى أسواق السلع والمصنوعات والخدمات.

٦ - وأهاب الوزراء أيضا بالمجتمع الدولي أن يزيل على الفور التدابير الاقتصادية القسرية القائمة ضد البلدان النامية، والتي لم ترخص بها الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أو التي لا تتفق والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتمثل وسائل لفرض إرادة دولة ما قسرا على دولة أخرى.

٧ - وشدد الوزراء كذلك على الحاجة الماسة إلى تخفيض أثر العقوبات الاقتصادية على الاحتياجات الإنسانية للسكان المستهدفين، بدراسة هذا الأثر ومعالجته.

٨ - وأكد الوزراء التزامهم بالتوصل من خلال التفاوض إلى "برنامج للتنمية" يتسم بالمنحى العملي ويعكس الشواغل الرئيسية للبلدان النامية، وخاصة الحاجة إلى تنفيذ الالتزام الدولي القائم بالتنمية، معيدا بذلك قضية التنمية إلى صميم برنامج الأمم المتحدة ومبرزا من جديد دور الأمم المتحدة المحوري في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، ومقيما للتوازن بين أنشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية وسائر أنشطتها الأخرى، ومهيئا السبيل إلى المزيد من الالتزام بتنمية البلدان النامية وإلى زيادة الموارد الدولية المكرسة للتنمية. وأشار الوزراء في هذا الصدد إلى حالة المفاوضات حول هذا البرنامج، وحثوا جميع أعضاء مجموعة الـ ٧٧ على مواصلة التنسيق الوثيق فيما بينهم حول جميع القضايا الباقية قيد البحث.

٩ - وأهاب الوزراء بجميع الدول أن تؤكد الإرادة السياسية اللازمة لضمان نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح، والاستناد إلى قواعد محددة، والإنصاف، والأمان، وعدم التمييز، والشفافية، وجلاء التوقعات، وذلك بهدف التوصل إلى إدماج البلدان النامية إدماجا كاملا في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي الجديد. وكرر الوزراء الإشارة إلى ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقات جولة أوروغواي، كما أهابوا بالدول الأعضاء، وخاصة البلدان المتقدمة، أن تحرص على التنفيذ الكامل للالتزامات المتفق عليها في الوثيقة الختامية للجولة، وأكدوا كذلك أن هذه الوثيقة الختامية تنص على معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية،

ولا سيما البلدان الأقل نمواً والبلدان المستوردة الصافية للأغذية. وحث الوزراء الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على أن تقوم، حسب الاقتضاء، بعرض اتفاق منظمة التجارة العالمية على السلطات المعنية فيها بغية اعتماده، وفقاً للإجراءات الوطنية المتبعة في كل منها.

١٠ - وأعرب الوزراء عن رفضهم للتصرفات ذات الطبيعة الحمائية والتي تجري من طرف واحد، وخاصة تلك التي نفذت بعد اتفاقات مراكش والتي لا تتسق مع اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف، وأكدوا على دور منظمة التجارة العالمية الهام في الإسهام في قيام نظام تجارة متعدد الأطراف يقوم على قواعد واضحة ويتسم بجلاء توقعاته وبعدم التمييز. وأكد الوزراء كذلك ضرورة استخدام آليات منظمة التجارة العالمية القائمة حالياً لتسوية النزاعات من أجل حل ما قد ينشأ من خلافات تجارية، كما أكدوا ضرورة اتخاذ تدابير إيجابية لضمان حصول البلدان النامية على نصيب أكبر من التجارة الدولية يتفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية فيها، وتدابير لتخفيف أية آثار سلبية ومعاكسة تتعرض لها البلدان النامية بسبب تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، بما في ذلك تدابير التعويض، وأحكام زيادة إمكانات الوصول إلى الأسواق، والمساعدات المالية من أجل تحقيق التحولات الاقتصادية الهيكلية.

١١ - ولاحظ الوزراء، مع الارتياح، أن حكومة جمهورية سنغافورة سوف تستضيف أول مؤتمر استعراض وزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

١٢ - وأقر الوزراء بأن التعاون الاقتصادي دون الإقليمي والإقليمي يمثل وسيلة هامة لتوسيع فرص التجارة والاستثمار ولتنقل التكنولوجيا؛ وشددوا على ضرورة التزام المجتمع الدولي التزاماً قوياً بمتابعة التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح، والإنصاف، وعدم التمييز، والاستناد إلى قواعد محددة.

١٣ - كذلك أعرب الوزراء عن رفضهم لاستخدام التدابير الحمائية المستترة في صورة مفاهيم جديدة تسعى إلى ربط المستويات المحلية المتصلة بالبيئة، وقوانين العمل، وحقوق الإنسان، وغير ذلك من القضايا الاجتماعية، من خلال تطبيق تدابير تجارية تحكمية وضغوط ثنائية ضد البلدان النامية.

١٤ - وحث الوزراء المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة والمنظمات الدولية بصفة خاصة، على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بنقل موارد مالية إضافية جديدة يعتد بها وبنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، من أجل مواجهة تحديات التنمية فيها وتنفيذ التزامات التنمية القائمة لديها.

١٥ - وأكد الوزراء أن تعبئة الموارد من أجل التنمية على هذا النحو يجب تعزيزها بتخفيض المصروفات العسكرية في البلدان المتقدمة، بما فيها مصروفات إنتاج وتخزين وتطوير جميع أنماط الأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وذلك وفق المبادئ التوجيهية المتفق عليها في إطار نزع السلاح الشامل والأولويات التي قررتها الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح،

توصلا إلى توجيه الموارد المحررة على هذا النحو صوب مساندة جهود البلدان النامية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها.

١٦ - وإذ رحب الوزراء بزيادة التدفقات المالية الأجنبية الخاصة إلى عديد من البلدان النامية، فإنهم شددوا على أهمية التوجيه المطرد لهذه التدفقات، وخاصة تدفقات الاستثمارات الأجنبية، صوب جميع البلدان النامية وصوب زيادة الطاقة الإنتاجية، وكذلك من أجل تحسين النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية في البلدان النامية. وحث الوزراء المجتمع الدولي أيضا على النظر في إقرار تدابير تتسم بالشفافية من أجل رصد التدفقات القصيرة الأجل للأموال الخاصة، بغية الحفز إلى مزيد من الاستثمارات في الأنشطة الإنتاجية، ومن ثم وقاية البلدان النامية من الآثار السلبية لسرعة تنقل هذه التدفقات. ولاحظ الوزراء في هذا الصدد تزايد ضعف قدرة البلدان النامية على تحمل الصدمات الخارجية الناجمة عن تزايد اندماجها في الاقتصاد العالمي، وعن جهودها في سبيل تحرير الاقتصاد. كما أن البلدان المصدرة لرؤوس الأموال يجب أن تتيح وتيسر وتشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة صوب البلدان النامية، سواء من خلال الحوافز أو من خلال إزالة الحواجز أمام استيراد السلع والخدمات من هذا البلدان. ومع إيلاء الاهتمام اللازم لدور الشركات عبر الوطنية في ميدان الاستثمار، فقد شدد الوزراء على ضرورة متابعة الجهود لضمان اتساق تدفقات رؤوس الأموال القادمة - ضمن مصادر أخرى - من الشركات عبر الوطنية مع السياسات والأولويات الوطنية للبلد المضيف.

١٧ - أعرب الوزراء عن أسفهم لأنه على الرغم من تنفيذ عدة نهج اضطلع بها المجتمع الدولي على مدى العقد الماضي، فإن أزمة الديون لا تزال قائمة تمثل أحد القيود الرئيسية على تنمية البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نمواً والبلدان ذات مستويات الدخل الدنيا، والمتوسطة الدنيا، والمتوسطة. وكرر الوزراء الإشارة إلى ما تقتضيه الحاجة الماسة من قيام المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية، باعتماد حل فعال، وشامل، ومنصف، وحاسم، وإنمائي المنحى، ودائم لمشكلة ديون البلدان النامية، بما في ذلك تخفيض الديون وزيادة التدفقات المالية ذات الشروط التيسيرية إلى أقل البلدان نمواً وإلى أفريقيا. وشدد الوزراء في الوقت نفسه على أن سياسات التكيف الهيكلي يجب ألا تحول الموارد بعيدا عن الأولويات الاجتماعية في البلدان المدينة.

١٨ - ولاحظ الوزراء أن عديدا من البلدان النامية قد اعتمد إصلاحات اقتصادية في إطار برامج التكيف الهيكلي لمؤسسات بريتون وودز، وأن هذه الإصلاحات قد واكبتها تكاليف اجتماعية سلبية لا يستهان بها. لذلك دعا الوزراء إلى استعراض لهذه البرامج يستهدف تدارك التكاليف الاجتماعية وغيرها مما يترتب على هذا التكيف، من خلال تدابير ملائمة للقضاء على الفقر، وتدابير فعالة لمعالجة الأولويات الاجتماعية.

١٩ - ولاحظ الوزراء أن جهود البلدان النامية لتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية تحتاج إلى استكمالها بموارد خارجية تتفق مع الاحتياجات الإنمائية لهذه البلدان. وأعرب الوزراء في هذا الصدد عن قلقهم إزاء

الاتجاه المتنامي داخل منظومة الأمم المتحدة إلى تحويل الموارد ونقل الأولويات إلى بلدان أخرى على حساب البلدان النامية.

٢٠ - وكرر الوزراء الإشارة إلى الحاجة الملحة إلى التوسع الكبير في المساعدة الإنمائية الرسمية، نظرا لما شهدته السنوات الأخيرة من انخفاض مطرد في هذه المساعدة. وحث الوزراء بقوة في هذا الصدد على الامتثال لأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دوليا وللالتزامات بتخصيص موارد جديدة وإضافية لها، وخاصة من جانب البلدان المانحة التي لم تف بعد بتخصيص نسبة الـ ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي لهذه المساعدة بحلول عام ٢٠٠٠ وبالالتزامات المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١. وأعرب الوزراء كذلك عن القلق إزاء محاولات تخفيض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، وشددوا على الحاجة إلى إدخال تحسينات نوعية عليها من جانب البلدان المانحة تشمل، ضمن أمور أخرى، تخفيض تكاليف السداد.

٢١ - وكرر الوزراء التعبير عن الحاجة الملحة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن تمويل التنمية، ورحبوا بالتوصية الصادرة مؤخرا في هذا الشأن عن الأمين العام، والمدرجة في تقريره عن "خطة للتنمية".

٢٢ - وشدد الوزراء على أهمية توصل البلدان النامية إلى منجزات العلم والتكنولوجيا من أجل استدامة نموها وتنميتها الاقتصاديين، وبالتالي على ضرورة مشاركة هذه البلدان في أوجه التقدم السريع في ميداني العلم والتكنولوجيا واستفادتها منها ومساهمتها فيها. ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية على تعزيز وتطوير طاقاتها وقدراتها الذاتية في هذين الميدانين، بما في ذلك مجال التكنولوجيا السليمة بيئيا والتكنولوجيات الجديدة والبارزة. ودعا الوزراء كذلك إلى إزالة جميع الحواجز التي تعترض الحصول على التكنولوجيا، وشددوا على أن نقل التكنولوجيا لا ينبغي تركه في أيدي القطاع الخاص وحده أو أن يكون مستندا إلى أسعار السوق وحسب، وعلى أن هذا النقل ينبغي أن يؤدي إلى تحسين إنتاجية البلدان النامية وزيادة قدراتها التنافسية في السوق العالمية، وإلى تحسين نوعية الحياة والمستويات الصحية والبيئية فيها. وشدد الوزراء في هذا السياق على أهمية لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، ودعوا إلى إنشاء و/أو تعزيز مراكز المعلومات التكنولوجية الوطنية في البلدان النامية، وإلى تنظيمها في شبكات على المستويين الإقليمي والعالمي لتعزيز بحوث التكنولوجيا وتطويرها ونشرها بين البلدان النامية.

٢٣ - وشدد الوزراء على الأهمية الحاسمة للمتابعة للفعالة لمؤتمرات الأمم المتحدة الهامة التي عقدت منذ عام ١٩٩٠، لضمان تنفيذ الالتزامات والتوصيات والتدابير التي اتفق عليها في تلك المؤتمرات في أقرب وقت ممكن. ومن الجوهر في هذه العملية ضمان الوحدة الموضوعية لنتائج كل مؤتمر، مع الحرص في الوقت نفسه على ضمان المعالجة المنسقة للقضايا المشتركة التي تناولها أكثر من مؤتمر. وأيد الوزراء القرار الذي اعتمده في هذا الصدد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٥، كما كرروا الإشارة إلى ضرورة ضمان معاملة كل لجنة وظيفية على قدم المساواة مع غيرها. ذلك أن حجم وتشكيل كل من اللجان المعنية بمتابعة مختلف المؤتمرات، مثل لجنة

السكان ولجنة التنمية الاجتماعية، ينبغي الوصول به إلى درجة المساواة مع اللجان الأخرى، مثل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ولجنة حقوق الإنسان. كما ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يطور برنامج عمله ويصدر توصيات بشأن برامج عمل اللجان الوظيفية لضمان المتابعة المنسقة.

٢٤ - وأعاد الوزراء تأكيد التزامهم بتحقيق الأهداف الخاصة برفاه الطفل، الواردة في الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدا في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ثم أعيد تقريرهما مؤخرا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢٥ - وشدد الوزراء على الحاجة إلى التنفيذ العاجل والكامل للالتزامات والتوصيات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والتي غدت اليوم تتسم بالأهمية أكثر من أي وقت مضى. وأكد الوزراء في هذا الصدد أن هذا التنفيذ ينبغي ألا يتعارض مع حق البلدان النامية في الاستفادة الكاملة من استخدام مواردها الحيوية لأغراض النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين، كما دعوا المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة، دعوة ملحة عاجلة إلى الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١.

٢٦ - وأعرب الوزراء عن عميق الأسف لتقاعس البلدان المتقدمة عن الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وجددوا نداءهم إلى البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها بتوفير موارد مالية وغير مالية كافية، ويمكن التنبؤ بها، وجديدة، وإضافية من أجل تحقيق هذه الغاية. وأعاد الوزراء أيضا تأكيد الدور الهام الذي ينبغي أن تؤديه مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات المالية الدولية في هذا الشأن، كما شددوا على وجوب اتخاذ البلدان المتقدمة تدابير عملية من أجل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك شروط التيسير والتفضيل.

٢٧ - وأكد الوزراء أهمية تنفيذ توصية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في صورة عمل على جميع المستويات، علما بأن هذا التنفيذ سوف يقتضي موارد جديدة وإضافية.

٢٨ - وكرر الوزراء تأكيد أهمية عقد مؤتمر عالمي معني بالهجرة والتنمية، مع مراعاة توصيات الجمعية العامة في هذا الشأن، كما كرروا التشديد على الحاجة إلى التعاون الدولي والاستجابات المنسقة لمعالجة محنة العمال المهاجرين وأسرتهم ومعاناتهم. وسعيا إلى هذه الغاية، شجع الوزراء جميع البلدان على أن تصبح أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حماية العمال المهاجرين وأسرتهم.

٢٩ - وشدد الوزراء على أن قيام البلدان النامية بتنفيذ المقررات الصادرة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي يقتضي إعطاء الأولوية لمسألة التوصل إلى البيوتكنولوجيات الملائمة ونقلها، ولاتباع نهج أكثر اتساما بالطابع البناء والتعاوني من جانب البلدان المتقدمة تجاه الشركاء من البلدان النامية من أجل التشارك المنصف في المنافع الناجمة عن استخدام الموارد البيولوجية. وأشاروا في هذا السياق، إلى أهمية الحاجة

إلى دراسة السبل والوسائل للنهوض على نحو فعال بحماية الغابات والتعويض عنها واستخدام ما يتصل بها من معارف تقليدية وتجديدات وممارسات لسكان الغابات والسكان المحليين وغيرهم من المجتمعات المحلية، فضلا عن المشاركة العادلة والمنصفة في المزايا الناجمة عن هذه المعارف والتجديدات والممارسات. وأيد الوزراء كذلك فكرة توسيع نطاق التباحث فيما يتصل بهذه القضية في مختلف الميادين. ورحب الوزراء أيضا بالعرض السخي المقدم من حكومة اندونيسيا لاستضافة الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وحثوا الدول الأعضاء على المشاركة النشطة في هذا المؤتمر.

٣٠ - وأكد الوزراء عزمهم على الالتزام بالمبادئ والوفاء بالالتزامات الواردة في إعلان المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، وأكدوا أهمية تنفيذ برنامج العمل الذي يستهدف القضاء على الفقر، وتحسين فرص العمالة المنتجة، وتخفيض البطالة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتشجيعه.

٣١ - ورحب الوزراء بعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبالمقررات التي اتفق عليها فيه، مقررين أن تلك كانت خطوة أولى في العملية التي يجب أن تؤدي إلى مبادرات عملية تستهدف التنفيذ الكامل للاتفاقية. وحث الوزراء الدول الأطراف في المرفق الأول للاتفاقية على الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها في الاتفاقية، ولا سيما الالتزام بتوفير موارد جديدة وإضافية وبنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا على أساس التفضيل والتيسير.

٣٢ - وحث الوزراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تعجيل عملية التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وخاصة في أفريقيا، بغية التعجيل بدخول الاتفاقية ومرفقاتها الإقليمية دور النفاذ وإعمالها إعمالا كاملا وفعالا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يوفر موارد مالية كبيرة، فضلا عن أشكال الدعم الإيجابي الأخرى، للجهود التي تبذلها جميع البلدان النامية الأطراف المتأثرة بالجفاف والتصحر، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا وأقل البلدان نموا، من أجل مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف.

٣٣ - ورحب الوزراء بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار دور النفاذ، ودعوا إلى الانضمام إليها تلك البلدان التي لم تفعل ذلك بعد. وذكر الوزراء أنهم يتطلعون إلى الثمرة الناجحة للاجتماع القادم للدول الأطراف في الاتفاقية، بما في ذلك إنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار. وأشار الوزراء إلى النجاح الذي انتهى إليه مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، باعتبار ذلك إسهاما جوهريا في سبيل صيانة الموارد البحرية الحية واستغلالها استغلالا مستداما، وأعربوا عن ارتياحهم بوجه خاص للاعتراف، الوارد في الاتفاق الذي اعتمده المؤتمر، بالمتطلبات الخاصة للدول النامية فيما يتصل بصون مصايد الأسماك الخاصة بهذه الأرصدة وإدارتها وتنميتها وتطويرها.

٣٤ - ورحب الوزراء بعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين، مقربين بأهمية دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأكد الوزراء التزامهم بتنفيذ منهاج العمل بصيغته المعتمدة في بكين، من أجل تحقيق المساواة والتنمية والسلام للجميع، الأمر الذي سيقضي تعبئة كافية للموارد على الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن موارد جديدة وإضافية للبلدان النامية من جميع آليات التمويل المتاحة.

٣٥ - وأيد الوزراء تأييدا كاملا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وعملية التحضير له، وأقروا موضوعي المؤتمر الرئيسيين لتنفيذ خطة العمل العالمية: "المستوطنات البشرية المستدامة في عالم يسير في اتجاه التحضر"، و "توفير المأوى الملائم للجميع". والتوصل إلى توفير المأوى الملائم للجميع أمر جوهري للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ولاستقرار المستقرات البشرية، فضلا عن أنه أساس للتنمية المستدامة. وأعرب الوزراء عن الأمل في أن تؤدي مباحثات وقرارات مؤتمر الموئل الثاني إلى اهتمام أكبر بمشكلات المستوطنات البشرية وإلى زيادة التعاون الدولي في هذا الميدان. وأعاد الوزراء تأكيد الاستراتيجية العالمية للمأوى لعام ٢٠٠٠، التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٩٨٨ لمعالجة مشكلة الحرمان من فرص الحصول على المأوى الآمن والمناسب والاصحاح الملائم، ودعت الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى توفير مستوى أعلى كثيرا من الدعم المالي وأشكال الدعم الأخرى من أجل تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى لعام ٢٠٠٠ والنتائج التي ينتهي إليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية.

٣٦ - وشدد الوزراء على الحاجة إلى وجود آليات دولية أفضل لتوفير المساعدات الإنسانية والمالية للاجئين وللبلدان التي تستضيفهم، وتعزيز التشارك في المسؤولية على النحو الملائم.

٣٧ - وكرر الوزراء الإعراب عن عميق القلق إزاء استمرار الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الحرجة في افريقيا والظروف الاقتصادية المتدهورة فيها، وعبروا عن الأسف لأنه، بعد انقضاء أربع سنوات على اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينيات، فإن هذا البرنامج لا يزال في معظمه غير منفذ. وأعرب الوزراء عن استيائهم لتقاعس المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة، عن تنفيذ تدابير لدعم الجهود الإنمائية لبلدان افريقيا، وفق ما طوّل به في عدة سياقات، كما جرى في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينيات، وما تكرر القول به أثناء انعقاد الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المكرس للتنمية في افريقيا وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينيات. ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى زيادة مساعداته لهذه البلدان، مشددين في الوقت نفسه على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة تتوقف في المحل الأول على جهود البلدان الافريقية ذاتها، ومعربين عن الأمل في أن يسفر استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينيات عن إعادة بعث الحيوية في الالتزام الدولي بتنمية افريقيا.

٣٨ - وأعرب الوزراء عن عميق القلق إزاء اطراد تدهور الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان تقدما، وطالبوا باتخاذ تدابير على سبيل الأولوية بشأن الالتزامات الدولية العديدة بتنمية أقل البلدان نموا، وخاصة تلك الالتزامات التي وردت في إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينيات لصالح أقل البلدان نموا. وأعرب الوزراء في هذا الصدد عن أملهم في أن يتمكن الاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة المتعلق بتنفيذ برنامج العمل للتسعينيات لصالح أقل البلدان نموا من التوصية بتدابير جديدة وإضافية من أجل تنفيذ برنامج العمل تنفيذا كاملا في الوقت المناسب.

٣٩ - ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى الاهتمام الخاص بالمشكلات والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الداخلية التي لا تطل على بحار ومساعدة هذه البلدان، ولا سيما من خلال التعاون التقني والمساعدة المالية من جانب البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الانمائية المتعددة الأطراف، بغية تمكينها من المشاركة الفعالة في اقتصاد عالمي يتجه إلى العولمة السريعة. ولاحظ الوزراء كذلك أنه نظرا للمشكلات الخطيرة التي تواجهها بلدان تجارة العبور النامية، فإن جهود هذه البلدان من أجل تطوير هياكل أساسية لتجارة العبور تحتاج بدورها إلى الدعم المالي والتقني من المجتمع الدولي.

٤٠ - ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى إعطاء أولوية خاصة لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وشددوا بصفة خاصة على الحاجة العاجلة إلى توفير موارد جديدة وإضافية من أجل تحقيق هذا الهدف.

٤١ - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في مساندة التقدم الاجتماعي - الاقتصادي لجميع البلدان النامية، وشددوا على أن هذه الأنشطة ينبغي القيام بها وفقا للولايات التي قررتها الجمعية العامة، وضمن إطار الأولويات الوطنية للبلدان النامية ووفقا لهذه الأولويات. وأعرب الوزراء عن استيائهم للتناقص المستمر في الموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وكرروا نداءهم إلى البلدان المتقدمة أن تزيد من تعهداتها بتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية على أساس مستمر، وقابل للتنبؤ به، ومؤكدا.

٤٢ - وأكد الوزراء أن تحسين فعالية وكفاءة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية يتطلب زيادة الموارد التي تخصصها البلدان المانحة لهذا الغرض زيادة عاجلة وعلى أساس مستمر وقابل للتنبؤ به ومؤكدا. وأكدوا مجددا في هذا السياق أيضا أن المحاولات التي تجرى لمواصلة تنقيح آلية تخصيص الاعتمادات المالية، واصلاح البنية المؤسسية والإدارة التنفيذية على الصعيد الميداني، أو حتى توحيد الطاقات الإدارية للصناديق والبرامج - هذه المحاولات لا يقتصر أثرها على تقويض امكانات كل صندوق وبرنامج، بل إنه يتجاوز ذلك إلى تناقص توافر الموارد، الذي يعد الشاغل الرئيسي من أجل بلوغ الغايات والأهداف المتفق عليها.

٤٣ - وأكد الوزراء حاجة المؤسسات الدولية إلى التوصل إلى الاتسام بطابع ديمقراطي ودولي حقيقي من حيث مشاركة جميع الأعضاء في عمليات صنع القرارات في هذه المؤسسات، من أجل مواجهة تحديات استدامة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في سياق عولمة الاقتصاد العالمي وتزايد تعمق التكافل الاقتصادي بين الأمم. وأقر الوزراء في هذا السياق بأن الأمم المتحدة، باعتبارها أهم مؤسسة عالمية، يتعين عليها - وفقا لأغراض ميثاقها ومبادئه - أن تنهض بدور محوري نشط في تشكيل التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وفي دراسة قضية التنمية باستخدام نهج متكامل. وشدد الوزراء على أن ولاية الأمم المتحدة فيما يتصل بمسائل التنمية والمسائل الاقتصادية يجب أن تمارس ممارسة كاملة، مع كفاءة التوازن لدى دراستها بين قضايا التنمية وبين قضايا المحافظة على السلام وسائر القضايا الأخرى. وأعرب الوزراء عن اعتقادهم القوي أن هذه الولاية لا يمكن تعزيزها إلا عن طريق الإرادة السياسية والتعاون من جانب الدول الأعضاء، بما يشمل توفير موارد إضافية تستهدف تقوية أجهزة الأمم المتحدة وهيكلها التي تعالج شؤون التنمية، سعيا إلى ضمان تنفيذ ولاياتها تنفيذا كاملا.

٤٤ - وذكر الوزراء أنهم يتطلعون إلى الاستعراض الذي سيجري في الدورة الخمسين للجمعية العامة لتدابير الإصلاح والانعاش في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وشددوا على تناقص احتمالات النجاح في هذا الصدد طالما أن بعض المساهمين الرئيسيين يمتنعون عن سداد الاشتراكات المقررة عليهم دون شروط، وبالكامل، وفي المواعيد المحددة. وشدد الوزراء كذلك على الحاجة إلى تصحيح الأثر السلبي لهذه الإصلاحات وتحسين مشاركة البلدان النامية، سواء في عملية صنع القرارات داخل مجالس إدارة صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، أو داخل أمانات المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

٤٥ - وعلى ذلك فقد أقر الوزراء بضرورة أن تكون الجمعية العامة أعلى جهاز حكومي دولي لصياغة السياسات وتقديرها في الشؤون المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية وسائر الميادين المتصلة بها، وأن تمارس على نحو أكثر حسما قيادتها السياسية بشأن هذه القضايا، حسبما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وشدد الوزراء في هذا الصدد على الولاية الشاملة للأمم المتحدة فيما يتصل بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وفقا لما قرره الميثاق، ورفضوا فكرة تقسيم العمل أو الميزة النسبية لمؤسسات معينة في ميدان التنمية. وشدد الوزراء، إضافة إلى ذلك، على وجوب ممارسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ممارسة كاملة لدوره، وفقا لما ورد بيانه في الميثاق وفيما أصدرته الجمعية العامة مؤخرا من قرارات.

٤٦ - ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هو الهيئة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تعالج مسائل التجارة والتنمية على نحو شامل، ومن ثم فإنه يمثل في نطاق الأمم المتحدة محورا هاما للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية وما يتصل بها. وعلى ذلك فقد ذكر الوزراء أنهم يعلقون أهمية خاصة على تقوية الأونكتاد لتمكين هذه المؤسسة من الممارسة الكاملة لولايتها في مجال التنمية، ولا سيما بإنشاء منظمة التجارة العالمية، على ضوء عولمة الاقتصاد الدولي والتكافل الاقتصادي المتزايد العمق بين الدول، وآثار هذه الظواهر على آفاق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا

وبلدان أفريقيا. وشدد الوزراء أيضا على أن الأونكتاد قد أصبح على درجة أكبر من الأهمية في السياق الحالي، بعد عقد جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية، التي عززت الحاجة إلى وجود منتدى أو مؤسسات ذات منحى سياسي، تتسم بمنظور قوي في ميدان التجارة والتنمية. وعلى ذلك فقد أعاد الوزراء تأكيد التزامهم القوي بتعزيز الأونكتاد، وحثوا المجتمع الدولي على تقديم دعمه الكامل لتعزيز الأونكتاد.

٤٧ - ورحب الوزراء بتعيين السفير روبنز ريكوبيرو، الأمين العام الجديد للأونكتاد، وأعربوا عن ثقتهم في أن الأمين العام للأمم المتحدة سيزوده بالدعم الكامل لتمكينه من النهوض بمهامه. كذلك رحب الوزراء باستضافة حكومة جمهورية جنوب أفريقيا للدورة التاسعة للأونكتاد في جوهانسبرغ، من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦، متطلعين إلى دورة الأونكتاد التاسعة هذه باعتبارها سبيلا إلى تقوية ولاية الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية، ومحفلا لتوليد مساهمات ومبادرات هامة لخدمة التنمية.

٤٨ - وأكد الوزراء أيضا تجدد الضرورة العاجلة الملحة لتشجيع التصنيع باعتباره عنصرا حاسما في اقتصاديات البلدان النامية في مجموعها، والدور الجوهري الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في هذا الشأن. وأعرب الوزراء عن اعتقادهم أن دور اليونيدو يكتسب أهمية متزايدة نتيجة لعولمة الانتاج ونمو التجارة المتصلة به، وتدفعات الاستثمار والتكنولوجيا، وآثار هذه التطورات على تصنيع البلدان النامية. وكرر الوزراء التعبير عن عزمهم على تقوية اليونيدو ودعم جهودها في سبيل تحقيق برامجها الانمائية المنحى.

٤٩ - كذلك أعرب الوزراء عن عزمهم على تعزيز اللجان الاقتصادية الإقليمية، التي أقرروا بأنها مراكز إنمائية المنحى بالغة الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، وتوفر إسهاما ثمينا في مساعدة البلدان في كل منطقة على تنفيذ توصيات المؤتمرات الرئيسية المعنية بالتنمية. وشدد الوزراء على أهمية دور هذه اللجان في معاونة الجمعية العامة - عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالتضافر مع الوكالات المتخصصة الأخرى - على النهوض بأعمالها في مجالي وضع السياسات وتنفيذها في ميدان الاقتصاد والتنمية. ورثي بناء على ذلك أن من الضروري أن يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تحسين التنسيق مع هذه الهيئات وفيما بينها. ودعا الوزراء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتود وودز، إلى مساندة اللجان الاقتصادية الإقليمية في عملها.

٥٠ - وعلى ضوء الدور المتعظم لهذه المؤسسات في تحسين عملية التنمية والتعاون الانمائي الدولي - وهما أساس السلم والأمن - تعهد الوزراء بزيادة أدوار هذه المنظمات والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية فيما يتصل بعملية التنمية وإسهامها فيها.

٥١ - ودعا الوزراء إلى مزيد من التفاعل والتنسيق على مستوى السياسات بين مؤسسات بريتون وودز والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك منظماتها ووكالاتها المتخصصة. ورأوا وجوب بحث ذلك، على أساس الأولوية، في سياق "خطة للتنمية"، وفقا لما دعا إليه قرار الجمعية العامة ١٨١/٤٧. وشدد

الوزراء في هذا الصدد على الحاجة إلى إعادة النظر في ولاية ومهام مؤسسات بريتون وودز وإعادة تحديدها، بما في ذلك اسباغ الطابع الديمقراطي على ادارتها وتشجيع قيام آليات داخلية لصنع القرارات فيها تقوم على قدر أكبر من المشاركة والشفافية.

٥٢ - وأكد الوزراء مرة أخرى على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب جزء لا يتجزأ من التعاون الدولي في سبيل التنمية، وأساس لا غنى عنه للاعتماد الجماعي على الذات وللنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وبناء على ذلك أقر الوزراء بضرورة اهتمام البلدان النامية بأن تنتهز على نحو إيجابي نشط كل فرصة ممكنة لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبأن تدرس بتعمق الكيفية التي يمكن بها لبرنامج عمل كاراكاس وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي أن يكمل كل منهما الآخر ويعززه. وأكد الوزراء كذلك على الحاجة إلى انعاش تنفيذ النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بإنهاء مفاوضات الدورة الثانية لهذا النظام. وأقر الوزراء أيضا بأن عصر ما بعد الحرب الباردة يتيح فرصا ويشير تحديات جديدة فيما يتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على جميع المستويات.

٥٣ - وكرر الوزراء تأكيد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، وإنما هو مكمل له، لذلك شددوا على أن دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالوسائل المالية وغيرها، أمر في صالح المجتمع الدولي، وفي صالح الشركاء من البلدان المتقدمة بالذات. ودعا الوزراء الأمم المتحدة في هذا الصدد إلى النظر في عقد مؤتمر دولي عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٧.

٥٤ - وأكد الوزراء الأهمية والتكامل المتزايدين للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، كوسيلة لتعزيز الجهود الإنمائية لهذه البلدان وضمان مشاركتها الفعالة في النظام الاقتصادي العالمي البازغ، الذي تشكله على نحو متزايد قوى العولمة والتحرر الاقتصادي. ورحب الوزراء في هذا الصدد باعتماد التوجيهات الجديدة من جانب اللجنة العالية المستوى لاستعراض التعاون التقني بين البلدان النامية، وكذلك بزيادة الموارد التي يخصصها المجلس التنفيذي ل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لهذه الأنشطة. وحث الوزراء مدير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة الحفاظ على الذاتية المستقلة للوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وعلى توفير الموارد اللازمة لتمكين هذه الوحدة من النهوض بمسؤولياتها.

٥٥ - وأقر الوزراء بأهمية "مركز الجنوب" وأنشطته، وكرروا التزامهم بدعم المركز؛ ورحبوا في هذا الصدد بدخول اتفاق إنشاء المركز دور النفاذ، ودعوا جميع أعضاء مجموعة ال ٧٧ الذين لم يفعلوا ذلك بعد إلى النظر في المصادقة على الاتفاق. كذلك رحب الوزراء بالنتيجة الايجابية التي أسفرت عنها الدورة الأولى لمجلس الممثلين، التي عقدت في جنيف يومي ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ودعوا مركز الجنوب إلى زيادة تعزيز علاقاته وتعاونته مع مجموعة ال ٧٧.

٥٦ - واعتمد الوزراء تقرير لجنة خبراء صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، المقدم طبقا لولايات اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق الثامنة، وأقروا توصياته، معربين عن ارتياحهم للنتائج التي أحرزها الصندوق، ومتفقين على استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتوسيع موارده. وهنا الوزراء كذلك مركز الجنوب، باعتباره أول الحاصلين على الجائزة الممنوحة بالاشتراك بين مجموعة ال ٧٧ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٥٧ - ورحب الوزراء بالعرض الكريم الذي قدمته حكومة الفلبين لاستضافة الدورة التاسعة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، التي ستعقد في مانيل من ٩ إلى ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦. وحث الوزراء في هذا الصدد الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ على المشاركة النشطة في هذه الدورة، وإيفاد ممثلين رفيعي المستوى إليها، نظرا لأهمية هذا الاجتماع.

٥٨ - وأحاط الوزراء علما مع الارتياح كذلك بنتائج اجتماع الاستعراض القطاعي في مجال الطاقة، الذي عقد في جاكرتا، اندونيسيا، من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ورحبوا بالعرض الكريم المقدم من حكومة غيانا لاستضافة اجتماع الاستعراض القطاعي في مجال الأغذية والزراعة، الذي سيعقد في جورجيتاون من ١٥ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وحثوا أعضاء مجموعة ال ٧٧ على المشاركة النشطة في ذلك الاجتماع.

٥٩ - وأثنى الوزراء على رئيس مجموعة ال ٧٧ ومكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز لتشغيل لجنة التنسيق المشتركة بين مجموعة ال ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز، مشددين على ضرورة التنسيق والتعاون بين هاتين المجموعتين لتعزيز مواقف البلدان النامية فيما يتصل بمختلف القضايا المتعددة الأطراف، ومؤكدين من جديد التزامهم بمواصلة هذا التنسيق من خلال لجنة التنسيق المشتركة بين مجموعة ال ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز.

٦٠ - ورحب الوزراء بمسعى الرئيس المشارك للجنة التنسيق المشتركة بين مجموعة ال ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز لدى اجتماع مجموعة الدول الصناعية الرئيسية السبعة، حيث تم الإبلاغ بموقف البلدان النامية فيما يتصل بالقضايا الرئيسية للتنمية وبرنامج التنمية لمجموعة ال ٧٧. وشدد الوزراء في هذا الصدد على أهمية حرص الشركاء من البلدان المتقدمة، بما في ذلك مجموعة الدول الصناعية الرئيسية السبعة، على أن يأخذوا في كامل حساباتهم وجهات نظر البلدان النامية ومصالحها فيما يقومون به من مداورات وما يتخذونه من قرارات بشأن القضايا الاقتصادية العالمية.

٦١ - وأبرز الوزراء أن مناسبة المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز، الذي سيعقد في كارتاجينا دي إندياس، في كولومبيا، خلال الفترة ١٨ - ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ - هذه المناسبة ستتيح فرصة جديدة وتاريخية لبعث الحيوية في جهود البلدان النامية واستراتيجياتها

المشتركة بشأن القضايا الدولية، وإعطاء مزيد من الزخم السياسي لعمليات التنسيق والتعاون بين حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧.

٦٢ - وقد أحاط الوزراء علما ببدء ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة ومنطقة أريحا ودعوا إلى سرعة توسيع ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني كيما يشمل الأراضي المحتلة بأكملها تنفيذاً لإعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة. وأكدوا من جديد في هذا الصدد مساندتهم للشعب الفلسطيني في كفاحه لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في إنشاء دولة مستقلة على ترابه الوطني بما في ذلك القدس. كما أكدوا مجدداً على المسؤولية الدائمة التي تتحملها الأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين، وشددوا على ضرورة تقديم المساعدة الدولية لدعم الجهود الإنمائية الفلسطينية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وأكد الوزراء من جديد أيضاً مساندتهم لعملية السلام التي بدأت في مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط في مدريد، بهدف تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٤٥ (١٩٨٧) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

٦٣ - وأعرب الوزراء عن القلق إزاء الوضع المالي الحرج للأمم المتحدة بسبب تقاعس الدول الأعضاء، ولا سيما بعض كبار الدول المساهمة منها، عن الوفاء بالتزاماتها المالية كاملة وفي مواعيدها وفقاً لما ينص عليه الميثاق، إذ أن هذا التقاعس ينال من قدرة المنظمة على النهوض الكامل بالبرامج والأنشطة التي تكلفها بها الدول الأعضاء، وخاصة في ميدان التنمية، كما ينال من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

٦٤ - وأكد الوزراء من جديد التزام الدول الأعضاء القانوني بتحمل تكاليف المنظمة، وبالوفاء بشرط سداد الاشتراكات المقدرة عليها بالكامل وفي مواعيدها المقررة طبقاً لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وإذ يقر الوزراء بالحاجة إلى التضهم المتعاطف إزاء الدول التي تقصر مؤقتاً دون الوفاء بالتزاماتها المالية نتيجة صعوبات مالية حقيقية، فإنهم فيما يتعلق بجميع الحالات الأخرى يناشدون جميع أعضاء المنظمة، ويناشدون بعض الدول صاحبة الاشتراكات الكبيرة بالذات، بذل كل جهد ممكن لسداد الاشتراكات المستحقة عليها بالكامل، وفي مواعيدها المقررة، وبلا أية شروط.
